



1. يقال بنص صريح: إن مرجعية قرار مجلس الأمن الدولي بشأن سوريا 2254 هي وثيقة جنيف واحد والقرار 2118. هذا القول لا يحترمه القرار الذي ينافق مع ما ينصان عليه كلاهما، وهو أن الحل السياسي "يبدأ بتشكيل هيئة حاكمة انتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية"، هي مرجعية ذاتها لأنها ستتشكل بقرار دولي، ينقل إليها صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه. على النقيض من هذا النص الواضح، يدعو القرار 2254 إلى تشكيل "جسم حكم انتقالي" بتخويل من جهة لا يحدّها، هي مرجعيتها. وبالتالي، الجهة التي ستكون مسؤولة أمامها. وفي حين تجعل وثيقة جنيف واحد والقرار 2118 هدف الهيئة إقامة نظام ديمقراطي، يتحدث القرار 2254 عن "حكم جامع وذي مصداقية وغير طائفي"، فافزاً بذلك عن النظام الديمقراطي كما حدّته الوثيقة التي ألزمت جميع الأطراف السورية بفعل كل ما من شأنه إقامته، ورعته بضمانت دولية، يتولاها أعضاء مجلس الأمن الدولي، وتتجاهلها القرار 2254 بدورها.

2. يقول القرار 2254 بالتطبيق "الفوري" لما يسمونها إجراءات بناء الثقة، وهي فك الحصار عن جميع مناطق سوريا، والسماح بوصول المواد الغذائية والطبية الآمن إليها، ووقف القصف المدفعي والجوي للمدنيين، وخصوصاً منه القصف بالبراميل المتفجرة والقنابل العنقودية، وإطلاق سراح المعتقلين، وخصوصاً منهم النساء والأطفال، ووقف تجويع السكان وتدمير المراكز الطبية ... إلخ. يستخدم القرار أكثر من مرة كلمة "فوراً"، في مطالبته بتطبيق ستة قرارات أصدرها مجلس الأمن والأمم المتحدة بين عامي 2012 و2015، دان فيها ما يمارسه النظام من جرائم ضد شعبه، تنتهك القانون الدولي والإنساني والقوانين السورية التي تمنع الرئيس من قتل الشعب وتجويعه، واعتقال بناته وأبنائه وتهجيره.

ولأن النظام حتى اليوم لم ينفذ أياً من هذه القرارات، فقد قرر المجتمع الدولي مكافأته بإلغاء قراراته، وجعل المسألة الإنسانية موضوعاً تفاوضياً، على الرغم من أن عدد ضحايا جرائمها بلغ خمسة عشر مليون سوري، بشهادة منظمات الأمم المتحدة وتقاريرها التي تؤكد أن المشكلة بين النظام والسوريين، وليس بينه وبين المعارضة، وأنها تحل بتوقف الأسد عن قتل

الشعب السوري وتجويعه وحصاره، تطبيقاً لستة قرارات دولية، يجعل تنفيذها مسؤولية محض دولية. ترى، ماذا سيفعل المجتمع الدولي، إذا فشلت مفاوضات المعارضة مع النظام حول تطبيق قرارات دولية خاصة بالمسألة الإنسانية.

3 يكرّر مبعوث الأمم المتحدة للأمم المتحدة، ستيفان دي ميستورا، الحديث عن ضرورة إجراء مباحثات من دون شروط مسبقة. ليس هناك قرار دولي واحد يغفل التأكيد على أن ما سيجري عند لقاء وفدي المعارضة والنظام سيكون "مفاوضات". لكن دي ميستورا يريد "مفاوضات ومشاورات"، مع أنه يعلم أنه لن تتمخض عنها غير نتائج تمهدية، غير رسمية أو ملزمة. هل سيحل دي ميستورا المعضلة السورية من دون مفاوضات، وهل يتسلى بألعاب تطيل عذابات السوريين وموتهم؟ أما "الشروط المسبقة" التي يعترض عليها، فهي الحقوق التي أعطتها وثيقة جنيف والقرار 2118 للسوريين، كالهيئة الحاكمة الانتقالية والانتقال الديمقراطي. ينكر دي ميستورا حقوقاً منها المجتمع الدولي للسوريين، ودعاهم للتمسك بها، وجعل الحل السياسي مستحيلاً بدونها، بيد أن دي ميستورا حولها إلى "شروط مسبقة، ورفض أن تكون موضوع تفاوض أو حتى تباحث وتشاور".

إذا كان يُراد لنا التخلّي عن حقوقٍ معترف بها دولياً. ويراد للنظام أن يواصل قتل شعبنا وقصفه وتجويعه وحصاره وتعذيبه وتهجيره. وكان القرار 2254 يلغى وثيقة جنيف واحد والقرار 2118 مرجعية للحل السياسي، لماذا نضيع وقتنا مع دي ميستورا حول ماذا "سنباحث ونشاور" هناك؟ ألا يلزمـنا هذا الواقع بالتركيز على بناء وضع ذاتي، يمكنـنا من مواجهة الحرب الإجرامية التي يصعدـها أعداؤـنا الروس والإيرانيـون والأـسيـون ضد شـعبـنا، كـأنـه ليس هـنـاكـ بالـنـسـبـةـ لـهـمـ أيـ حلـ غيرـ الحلـ العسكريـ الذي يفرضـونـهـ علىـ الأرضـ؟ وهـلـ بـغـيرـ لـيـ ذـرـاعـ هـؤـلـاءـ نـسـطـعـ بـلـوـغـ الـحلـ الذـيـ يـعـطـيـنـاـ حـقـوقـنـاـ،ـ بـعـدـ أـنـ أـفـرـتـ الشرـعـيـةـ الدـولـيـةـ لـنـاـ بـهـ،ـ وـيـدـمـرـهـ الرـوـسـ وـالـإـرـانـيـونـ الـيـوـمـ بـقـنـابـلـهـمـ،ـ وـدـيـ مـيـسـتـورـاـ بـأـلـعـبـهـ؟ـ

العربي الجديد

المصادر: